



مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – الجلسة الثانية. والعشرون

بند 10: نقاش عام

مداخلة شفوية

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

20 مارس 2013

قدمتها: باولا ضاهر

سيدي الرئيس

يهنئ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الحكومة الليبية لتقديمها مشروع القرار، رقم **A/HRC/22/L.12** ، والخاص بتقديم المساعدة التقنية إلى ليبيا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، خلال هذه الجلسة. إن هذا القرار يدل على مدى اهتمام الحكومة الليبية بمعالجة تحديات حقوق الإنسان في ليبيا، ويعد هذا الاهتمام أساسياً لتتقدم البلاد نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

برغم هذه المبادرة من السلطات الليبية، فإن مركز القاهرة لا يزال يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبيا، خاصة وأن هناك مليشيات مسلحة لا تزال ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان باسم الثورة. على السلطات الليبية ضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب، كما أن عليها التحقيق في مثل هذه الانتهاكات وملاحقة مرتكبيها لضمان سيادة القانون.

إن عملية الإصلاح التشريعي في ليبيا يجب أن تقوم على أساس منهج يضمن حقوق الإنسان، ويجب أن تتم مطابقة القوانين المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والحق في التجمع والتظاهر السلمي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الحكومة الاعتراف علناً بدور المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، وكذلك أهمية وجود مجتمع مدني مستقل وفعال. من المهم أن تتبنى الحكومة مواقف أكثر تعاوناً تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، وأن تتعامل معهم كشركاء في دعم الوطن خلال مرحلته الانتقالية. وعلاوة على ذلك يجب دمج النساء بشكل كامل في عملية صياغة الدستور الجديد. ومن الضروري صياغة قوانين واضحة تحمي من التمييز كأولوية للحكومة الجديدة.

إننا نشجع الحكومة الليبية على تعزيز تعاونها مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق برفع تقارير خاصة بحالة حقوق الإنسان في ليبيا.